

التأثير الاقتصادي الكلي لفيروس كورونا (كوفيد-١٩) على تحقيق الاستقرار المالي

في بعض البلدان العربية

دراسة تحليلية

أ.د. طويل آسيا
جامعة علي لونيسي - البلدية ٢ -
الجزائر

assia.roma@hotmail.fr

د. مرابط آسيا
جامعة علي لونيسي - البلدية ٢ -
الجزائر

amerabet99@gmail.com

م. أحمد راشد عجرش
جامعة تكريت
كلية العلوم

altaaeyahmed@yahoo.com

ISSN 2709-6475 DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2022.3.5.5>

تأريخ النشر ٢٠٢٢/١١/٣٠

تأريخ قبول النشر ٢٠٢٢/٨/٢٥

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٦/٤

المستخلص

يهدف البحث إلى الوقوف على التأثير الاقتصادي الكلي الذي سببه فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على الإستقرار المالي في بعض البلدان العربية، إذ انتشرت جائحة (كوفيد-١٩) في جميع أنحاء العالم في وقت تتعرض البلدان العربية لضغوط كبيرة من مختلف الأنواع. ومن المرجح أن تؤدي ردود أفعال البلدان العربية على التهديد الذي يمثله فيروس كورونا المستجد إلى تعقيد بعض المشكلات القائمة في المنطقة، خاصة في سياق دولي مليء بالتحديات، وأظهرت نتائج البحث على أن هناك انعكاسات من تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-١٩) على الاستقرار المالي لبعض البلدان العربية. ولهذا تبنت السلطات النقدية والمتمثلة في البنوك المركزية للبلدان العربية إجراءات احترازية مالية للمحافظة على استقراره المالي. وتوصل البحث إلى عدد من التوصيات أهمها، أن تكون لدى المصارف لجنة استقرار مالي. ينبغي أن يحقق صانعي السياستين المالية والنقدية التوازن بين حماية الاستقرار المالي ودعم النشاط الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا (كوفيد-١٩)، الإستقرار المالي، الإجراءات الاحترازية، الدول العربية.



مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٣) العدد (٥) ٢٠٢٢
الصفحات: ٨٩-١٠٧

(٨٩)

The macroeconomic impact of the Coronavirus (Covid-19) on achieving financial stability

Analytical study of Arab countries

Abstract

The study aims to determine the economic impact of the Coronavirus (Covid-19) on financial stability in the Arab countries. The COVID-19 pandemic has spread across the globe at a time when the Arab region is under severe stress of various kinds.

The reactions of Arab countries to the threat posed by the emerging Corona virus are likely to complicate some of the existing problems in the region, especially in a difficult international context, The results of the research showed that there are repercussions of the repercussions of the Corona pandemic (Covid-19) on the financial stability of some Arab countries. Which is why the monetary authorities represented by the central banks of Arab countries have adopted. Precautionary financial measures to maintain, financial stability. The research reached a number of recommendations, the most important of which is that banks should have a financial stability committee. Policymakers must strike a balance between protecting financial stability and supporting economic activity.

Key words: Corona Pandemic (Covid-19), financial stability, precautionary measures, Arab countries.

المقدمة:

بدأ الوباء القاتل المعروف بإسم كورونا ثم بإسم (كوفيد-١٩) من (٢٠١٩) في منطقة (ووهان Wuhan) التي يبلغ عدد سكانها (11) مليون نسمة وأصبحت المنظومة الاقتصادية العالمية بحالة من عدم الاستقرار، جراء احتمال خروج الأمر عن نطاق السيطرة ما قد يؤدي إلى تراجع عجلتي الإنتاج والإستهلاك في أكبر دول العالم من حيث عدد السكان. من هنا تظهر انعكاسات ونتائج عدة جراء هذا الوباء العالمي، فهناك الآثار الصحية والاجتماعية والثقافية والسياسية إلى جانب ذلك. تظهر إشكالية الأبعاد الاقتصادية لوباء كورونا ومدى تأثيراته على التحولات المالية عبر العالم. شهد الاقتصاد العالمي من العام (٢٠١٩) انخفاضاً للنشاط الاقتصادي، وأهم أسبابه هو تزايد الخلافات التجارية بين الدول وقد بدأ هذا العام على أمل تخفيف هذه الخلافات وتحسين الاقتصاد العالمي. لكن جائحة فيروس كورونا وما تبعها من إجراءات وتدابير طارئة للحد من انتشار الفيروس أوقعت الاقتصاد العالمي في حالة كساد وبطالة وفقدان لوظائف لم تشهدها منذ أزمة الكساد العظيم عام (١٩٢٩)، وبالفعل شهدت بعض الأنشطة حالة من الانهيار، واتخذت بعض الدول تدابير تيسير مالية بهدف دعم الأفراد الأشد تأثراً بالجائحة. لكن لهذا الدعم ثمن، فقد زاد خطر تكون ضعف في النظام المالي العالمي، وهي مخاطر موجودة من قبل مع تراكم الديون العامة في أغلب الدول. وامتد تأثير فيروس كورونا على اقتصاد العالم الكلي ليطل التجارة العالمية، إذ تقلصت حجم المبيعات وضعفت حركة المرور والشحن الجوي، ومُنذ شهر فبراير تأثرت بيانات الاستثمار وضعف النمو المستقبلي خاصة في اليابان وأستراليا، كما أثر فيروس كورونا على الأنشطة الترفيهية والتجارية والرحلات الجوية والسفر وعلى قطاع الخدمات والسياحة، وهذا الانخفاض في النمو سيعمل على تخفيض نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي ويدفع بالعديد من الاقتصادات. وعدم وضوح البُعد الزمني لإنهاء أزمة فيروس كورونا، تقوم البلدان العربية لمواجهة وتحديث وتقييم إجراءاتها بشكل مستمر، بما يسهم في تحقيق حدة آثار هذه الأزمة وصولاً إلى تحقيق التعافي الاقتصادي.

مما سبق يمكن معالجة الموضوع هذا بطرح مشكلة البحث الآتية:

ما مدى التأثير الاقتصادي الكلي الناجم عن انتشار فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في الاستقرار المالي للدول العربية؟

أهمية البحث:

١. تكمن أهمية البحث بأنه يدرس واقع البلدان العربية التي تعرضت لهذا الفيروس ومدى قدرتها على وضع الحلول الممكنة والمتاحة على مختلف المجالات وخاصة في المجال المالي.
٢. يسعى البحث إلى تحديد تأثير تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-١٩) على الاستقرار المالي في البلدان العربية.

فرضيات البحث:

١. جائحة كورونا (كوفيد -١٩) تؤدي إلى حدوث أزمة اقتصادية عميقة.
٢. أدت جائحة كورونا (كوفيد -١٩) إلى تراجع كبير في أسعار النفط العالمية.
٣. جائحة كورونا (كوفيد-١٩) لها تأثير على الاستقرار المالي في البلدان العربية.
٤. الإجراءات الاحترازية المالية قللت من تداعيات الجائحة على اقتصادات البلدان العربية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق عدة أهداف وهي كالآتي:

١. التعرف على جائحة كورونا (كوفيد-١٩).
٢. إبراز تأثير الجائحة على الاستقرار المالي في البلدان العربية.
٣. التعرف على إجراءات التحفيز المالي للتصدي لتداعيات الجائحة على اقتصادات البلدان العربية.
٤. بيان دور القطاع المصرفي في البلدان العربية لتخفيف من آثار أزمة فيروس كورونا (كوفيد-١٩).
٥. تلخيص الدروس المستفادة من أزمة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على صعيد سياسات البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية.

منهجية البحث:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث والتحقق من صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، وقد اعتمد البحث في المنهج الوصفي على عرض لمفهوم فيروس جائحة كورونا (كوفيد-١٩) وتأثيره على الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي، أما المنهج التحليلي فتم الاعتماد عن طريق استيفاء البيانات والاحصاءات الخاصة لغرض تحليلها لغرض الوصول إلى نتائج محددة، وذلك عن طريق البحث وبيان مدى تأثير الاقتصاد الكلي لفيروس كورونا (كوفيد-١٩).

المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم فايروس كورونا (كوفيد-١٩):

١. تعريف فيروسات كورونا:

تعرف فيروسات "كورونا" بأنها تمثل فصيلة متعددة من الفيروسات التي يمكن أن تسبب مرض للحيوان والإنسان. ومن المعلوم أن عدداً من الفيروسات ومنها فيروس كورونا الذي سبب لدى الإنسان التهابات الجهاز التنفسي الذي تتفاوت شدته من نزلات البرد إلى أمراض أكثر وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية، ومتلازمة الجهاز التنفسي الحادة (السارس) (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٢٠).

٢. مفهوم (كوفيد-١٩):

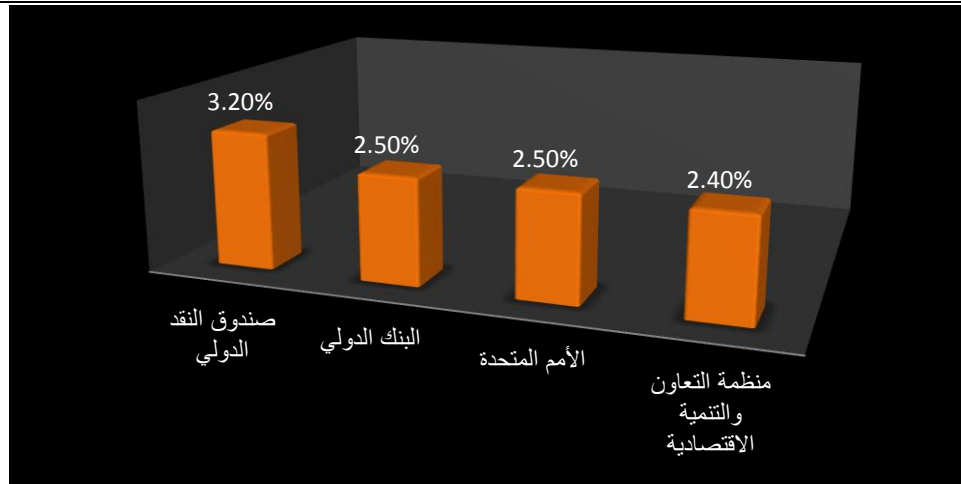
يسبب فيروس كورونا الذي تم اكتشافه مؤخراً أنه مرض معدٍ سببه الفيروسات الذي تم اكتشافه من سلالة فيروس كورونا. ولم يكن هناك علم بوجود هذا الفيروس الجديد ومرضه قبل ظهوره في مدينة ووهان الصينية ٢٠١٩ وقد تغير (كوفيد-١٩) الآن إلى جائحة تؤثر في العديد من البلدان حول العالم.

وتشمل الأعراض الأكثر انتشاراً للوباء في الحمى والإرهاق والسعال الجاف. فقد يعاني بعض المرضى من الآلام واحتقان الأنف والرشح وألم الحلق والإسهال وهذه الأعراض تم اكتشافها لأول مرة في مجموعة حالات الإلتهاب الرئوي (السببي، ٢٠٢٠: ٢٠٣).

٣. علاقة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) بالاقتصاد:

ما حدث بفعل فيروس كورونا (كوفيد-١٩) هو صدمة اقتصادية مزدوجة وغير اعتيادية، صدمة في الطلب وصدمة في العرض؛ مما يدفع نحو انخفاض في الاستهلاك وفي الاستثمار وفي التصدير، وفي الوقت نفسه، يدفع إلى حصول ارتفاع في البطالة وإنخفاض في إنتاجية العمل وفي

- عائدات رأس المال، وهو ما سيتولد عنه دائرة من الركود والتضخم، وكنتيجة لهذا نتوقع أن تحصل تغييرات في إعادة نمو الأنشطة الاقتصادية. وأدت العلاقة بين فيروس كورونا والاقتصاد العالمي إلى: (مجموعة التفكير الإستراتيجي، ٢٠٢٠: ٢٤)
- استمرار الجائحة أدى إلى توقف الشركات والمؤسسات ومصادر الإنتاج مضعفاً دورة الإنتاج معدل النمو الاقتصادي.
- فشل الجهود الدولية لوقف إنهيار أسعار النفط وارتفاع معدلات العجز في موازنات الدول النفطية.
- تعطل عجلة الإنتاج وانخفاض عرض المواد الغذائية وارتفاع أسعارها في الأسواق، وسبب ضعف وقطع خطوط الإمداد يهدد بأزمة غذاء عالمية.
- الإنكفاء إلى الداخل الوطني بحثاً عن الإكتفاء الذاتي في ظل الانقطاع المؤقت لسلاسل الإنتاج العالمية.
- توقف مؤقت في منظومة العولمة الاقتصادية الذي من الممكن أن يتحول لتغير قد يستمر في حال لم يتم تداركه واستمرت النزعة للانعزالية الناجمة عن الحجر الصحي وتأخر التعافي من الوباء.
- مع استمرار انتشار وباء كورونا تباطأ العديد من الدول في إعادة فتح اقتصاداتها وأعاد البعض عمليات الإغلاق الجزئي، على الرغم من أن التعافي في الصين كان أسرع من المتوقع، إلا أن صعود الاقتصاد العالمي إلى مستويات ما قبل الجائحة لا يزال مليئاً بالعقبات.



الشكل (1) توقعات المنظمة الدولية بشأن نمو الاقتصاد العالمي (٢٠٢٠) (%)

المصدر: الوليد، أحمد طلحة، ٢٠٢٠، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، العدد ٥٩، ص٧.

يوضح الشكل (1) خفض توقعات نمو الاقتصاد العالمي قبل انتشار وباء كورونا حسب صندوق النقد الدولي. توقعاته تمثلت بـ (3.3%) إلى (3.2%) لعام ٢٠٢٠ عقب بداية الفيروس خاصة بعد التباطؤ في محددات الطلب العالمي لمسألة الاستهلاك، والاستثمار العالميين، أما توقع البنك الدولي لنمو الاقتصاد العالمي بنسبة (2.5%). أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية قد تأثر (بكوفيد-١٩) بنسبة (2.4%).

إدى فرض القيود على وسائل النقل بين البلدان، إلى تباطؤ اقتصادي عالمي، وقبل كل شيء، تسبب في انتشار الذعر بين المستهلكين والشركات بسبب اندفاع المواطنين إلى الشراء بما يتجاوز الأنماط المعتادة للاستهلاك، الأمر الذي أدى إلى نشوء أنماط استهلاك غير العقلانية. استجابت الأسواق المالية العالمية، بدورها للتغيرات الحالية، التي أدت ذلك إلى تراجع في مؤشرات الأسهم العالمية (يسري والزيادي، ٢٠٢٠).

٤. الإستقرار المالي:

الاستقرار المالي هو سمة من سمات النظام المالي الذي يبذل الاختلالات المالية التي تنشأ داخلياً في الأسواق المالية أو نتيجة لأحداث سلبية كبيرة وغير متوقعة، عندما يكون النظام مستقراً ولمواجهة الصدمات الاقتصادية بشكل أساسي عن طريق آليات التصحيح الذاتي ومنع الأحداث السلبية من تعطيل الاقتصاد الحقيقي أو الانتشار إلى أنظمة مالية أخرى، ويعد الاستقرار المالي ضرورياً للنمو الاقتصادي لأن المعاملات تتم في الاقتصاد الحقيقي.

مفهوم الاستقرار المالي:

عرفت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" الاستقرار المالي هو حالة يتسم فيها النظام المالي بالثقة في غياب انقطاعات أو اضطرابات في أدائه". ووفقاً لهذا التعريف يجب أن يتمتع النظام المالي في أي دولة بالقدرة على تحمل الصدمات وإلقيام بعملياتها المالية وممارسة دورها كوسيط مالي واستثماري (حاج موسى، ٢٠١٥: ٩٢).

فإن الاستقرار المالي يعد من المفاهيم المعقدة التي لم يتم وضع لها لحد الآن تعريفاً محدداً وفي كثير من الأحيان يتم تعريفه من حيث غياب الاستقرار المالي، ويعد هذا المفهوم شرطاً أساسياً لتحقيق النمو الاقتصادي، وتتطلب فعالية السياسة النقدية وجود نظام مالي سليم لتحقيق فعالية تأثيرها في الاقتصاد الحقيقي (بن مخلوف، ٢٠١٦: ١٦٤). وعليه يشير الإستقرار المالي إلى: (سمية، ٢٠١٥: ٩٢)

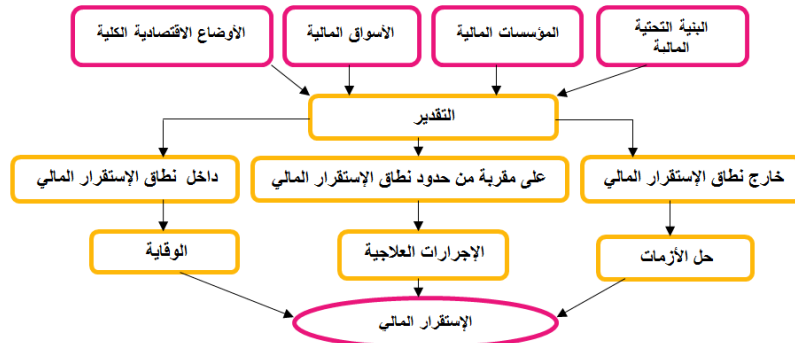
أ. ضمان استقرار جميع مكونات النظام المالي.

ب. ضمان استقرار أسواق المال والأنشطة المرتبطة بها.

ت. تجنب الإفلاسات المصرفية.

٥. آلية العمل لتحقيق الإستقرار المالي:

تبدأ عملية تحقيق الإستقرار المالي داخل الإطار العام له بإجراء رصد وتحليل شامل ومستمر للمخاطر ومواطن الضعف المحتملة للنظام المالي. سواء تلك المرتبطة بالمكونات الرئيسية للقطاع كالمؤسسات، والأسواق المالية، والمخاطر المتمثلة بالبنية التحتية وأنظمة الدفع والتسوية والمقاصة، أو المخاطر الاقتصادية الكلية، المحلية والخارجية، ذات الصلة بالقطاع المالي (الشاذلي، ٢٠١٤: ٥٢)، كما موضح في الشكل الآتي:



الشكل (2) مخطط آلية العمل لتحقيق الاستقرار المالي

المصدر: الشاذلي، أحمد شفيق، ٢٠١٤، الإطار العام للاستقرار المالي دور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، ص ٥٢.

المبحث الثاني: التأثير الاقتصادي الكلي الناجم عن فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في تحقيق الاستقرار المالي:

تسببت جائحة فيروس كورونا كوفيد-١٩ في أزمة صحية وإنسانية غير مسبوقة، قد أدت الإجراءات اللازمة لاحتواء الفيروس في حدوث تراجع اقتصادي، وهناك درجة كبيرة من عدم اليقين في الوقت الراهن حول مدى حدتها وطول أجلها ويوضح الاصدار الأخير من تقرير استقرار **المالي العالمي**، ولقد كان للنظام المالي بالفعل تأثير خطير يمكن أن يؤدي احتدام الأزمة إلى التأثير على الاستقرار المالي العالمي. ويمثل التأثير في ما يأتي: (صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٠)

١. انخفضت أسعار الأصول وأصبح إرتفاع كبير في تكاليف الإقتراض في أسواق الإئتمان.
٢. شهدت السوق الناشئة لخروج تدفقات الحافطة بأحجام هائلة وغير مسبوقة.
٣. تتمثل الأولوية الحالية هي إنقاذ الأرواح ودعم الأشخاص والشركات الأكثر تضرراً من جائحة كوفيد-١٩.
٤. يجب إستخدام السياسة النقدية، والسياسة المالية، لدعم الاقتصاديات المتضررة من جراء تفشي جائحة كورونا.

٥. إن التعاون الدولي مهم للتعامل مع الأزمة العالمية.

وقد كشف تفشي فيروس كورونا المستجد أيضاً ضعف قدرة العديد من البلدان العربية على احتواء الجائحات الصحية، أسوة بالكثير من البلدان الأخرى في العالم. في الواقع، يبين تصنيف عدة بلدان عربية في "مؤشر الأمن الصحي العالمي" أرقاماً متواضعة، إذ حلت بعض البلدان العربية ضمن الأسوأ في العالم، وتحديداً سوريا واليمن والسودان وجيبوتي وموريتانيا. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تُخصّص الحكومات العربية موارد مالية إضافية لتحسين أنظمتها الصحية على الأمدين المتوسط والطويل، سواء عبر تعزيز بنيتها التحتية الصحية، التعامل مع جائحات مماثلة أو تحسين أنظمة التأمين الصحي. ومن المتوقع أن تكون خطط "الإنقاذ" في أعقاب أزمة كورونا التي من المتوقع تقديمها للسماح للاقتصادات العربية (أحمد غنيم، ٢٠٢٠).

كما أن البلدان العربية ستجد صعوبة أكبر في احتواء الأثر السلبي للأزمة على مواطنيها بسبب قدرتها المالية المحدودة على التحمل. ومن المرجح أن تتواصل هشاشة الوضع المالي للحكومات العربية ما سيؤثر سلباً على توازن الاقتصاد الكلي.

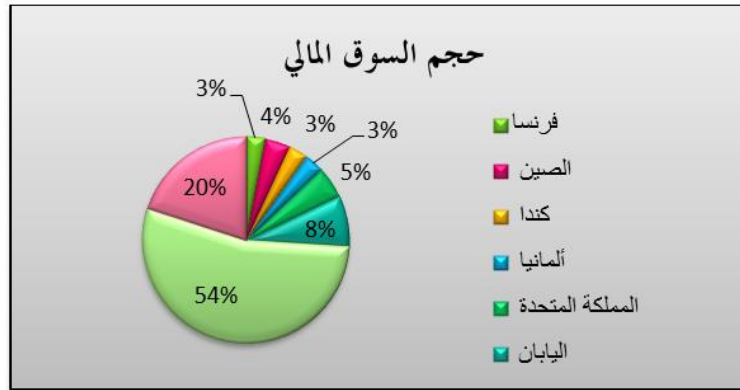
١. تأثير الأسواق المالية:

تتأثر الأسواق المالية بالعديد من العوامل التي تزيد أو تنقص الاستثمارات، ومُنذ بداية عام ٢٠٢٠ تأثرت الأعمال التجارية بتفشي فيروس كورونا وانتشاره، لذا لا بُد لنا من معرفة كيف أثر فيروس كورونا على الأسواق المالية، إذ عمل انتشار الفيروس على خفض السوق بنسبة (15%) خلال أيام قليلة من ظهوره، وهذا بدوره عمل على توقف العديد من المدن والشركات عن العمل، لأن خوف الناس من الإصابة بهذا المرض جعلهم يلتزمون بالبقاء في منازلهم والتوقف عن إنفاق الاموال، الأمر الذي أدى إلى دخول العديد من الأسواق المالية في حالة ركود كاليابان وألمانيا، ولا يزال الخوف قائماً على أن الفيروس يمكن أن يتسبب في ركود في الأسواق العالمية الأخرى (حمزة، ٢٠٢٠).

تأثيرات تلك الأسواق المالية بانتشار الفيروس كورونا (كوفيد-١٩) بما يأتي: (مصبح، ٢٠٢٠)

أ. انخفاض الطلب وشلل الحركة التجارية بين دول العالم وخاصة بين الصين والاتحاد الأوروبي، اللذين يعدان من أكبر التكتلات التي لها حجم تجارة ثنائية مع دول العالم.
ب. غياب شبه كامل للعاملين في دول مثل الصين وبعض الدول الأوروبية، إغلاق معظم الدول حدودها وإيقاف العمل مما أدى إلى شل الحركة التجارية لكافة القطاعات كما في قطاع السياحة والطيران.

ت. انخفاض كبير في الاستهلاك، وارتفاع مؤشرات عدم اليقين للخطط الاستثمارية.
ث. انخفاض الطلب، وهو ما جعل ملايين العاملين عرضة للبطالة، خاصة العاملين بنظام الساعة.
ج. ارتفاع معدلات البطالة، يعني انخفاضاً أكثر في معدلات الإنفاق، ومن ثم تفاقم مشكلة الركود. وارتفعت التقلبات بشكل متفاوت، حتى وصل في أغلب الأحيان إلى مستويات لم نشهدها منذ الأزمة المالية العالمية وسط حالة لعدم اليقين بشأن التأثير الاقتصادي للوباء، ومع الازدياد والتقلب الحاد، حدث تباطؤ كبير في سيولة السوق، بما في ذلك في الأسواق التي يُنظر إليها تقليدياً كأسواق سندات الخزانة الأمريكية، التي ساهمت في حدوث اضطرابات مفاجئة لأسعار الأصول، كما موضح في الشكل (3).



الشكل (3) أحجام الأسواق المالية لكل دولة في ظل الوباء كورونا (كوفيد-١٩)

المصدر: بونوار، ٢٠٢٠، التداعيات الاقتصادية الناتجة عن جائحة (Covid-19) خلفيات مالية وحلول مقترحة، مجلة بحوث، وإدارة الاقتصاد، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد ٢، العدد ٢ خاص، ص ٧٣.

يوضح الشكل (3) أن مستوى الآثار الاقتصادية تتماشى مع حجم الأسواق المالية أكثر من دلالة سرعة انتشار الوباء بشكل عام في كل دول العالم. والأسواق المالية سوف تعمق الانتكاسات مهما كانت إجراءات الحكومات.

٢. تعطيل الأسواق المالية:

تلافياً لتأثير الأسواق المالية بأجواء التشاؤم والسلبية وحالة عدم اليقين التي تعم الأسواق قامت بعض الدول بتعطيل عمل أسواقها المالية خشية الهبوط الحاد بأسعار الأسهم والسندات التي تصيب هذا القطاع في مثل هذه الأحوال، واضطرت بعض الدول لوضع قيود على أعمال الأسواق المالية تنظيمياً لها ومنع الإنجراف مع الهبوط الحاد الذي أصاب كثير من الأسواق العالمية (الهرش، ٢٠٢٠: ١٣٣).

٣. المصارف:

أثار تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد - ١٩) انكماشاً اقتصادياً على المستوى العالمي، يضع العديد من الضغوط على المصارف، وسط توقعات بتواجه العديد من الأسر والشركات صعوبات في الوفاء بالتزاماتها المالية في الأشهر المقبلة، خاصة مع زيادة معدلات البطالة. ومن أهم الصدمات السريعة والقوية للفيروس كورونا على مستوى القطاع المصرفي: (أحمد السيد، ٢٠٢٠)

أ. تتمثل أهم العقبات التي ستواجهها البنوك، في مخاوف عدم قيام الحكومات بسداد ديونها، في ظل تأثير أزمة الفيروس على السلطات، فضلاً عن الانكماش الاقتصادي وتدهور العديد من الموارد الحكومية مثل الضرائب، وقطاع السياحة.

ب. مع بدء معظم المصارف الكبرى في العالم في الإبلاغ عن أرباحها، نتوقع بعض الاختلافات الواسعة من بنك إلى آخر، خاصة بالنظر إلى تأثير فيروس التاجي العالمي.

ت. أن العديد من المصارف عززت بشكل كبير مخصصاتها الخاصة بخسائر القروض في الربع الأول، إذ استعدت للتداعيات من تفشي العدوى، لكن من المرجح أن تزيد تكاليف الائتمان في الربع الثاني بشكل أكبر على انخفاض النشاط الاقتصادي.

ث. ومن المرجح أن تسجل بعض المصارف زيادة أكبر في نسب القروض المتعثرة في الربع الثاني مقابل الربع الأول من ٢٠٢٠، إذ تصبح قدرة المقترضين على السداد أكثر وضوحاً.

ج. وضع المزيد من المصارف في نظرة مستقبلية سلبية، من المحتمل أن تغير تصنيفات المصارف فقط إذا قررت أن رأس مال المصارف سيندهور بشكل جوهري، ومن غير المرجح أن يعود القطاع إلى مستويات ما قبل الأزمة في غضون عامين إلى 3 أعوام.

ح. نظراً للتأثير السلبي المؤكد لفيروس كورونا والتأثير الناجم بعيد المدى في ربحية المصارف، مشيرة إلى نسبة (30%) من الرؤية المستقبلية للمصارف يحمل نظرة سلبية.

٤. أسعار النفط العالمي:

يُعد يوم ٢٠ نيسان من عام ٢٠٢٠، من الأيام الصعبة والمؤثرة في تاريخ صناعة النفط؛ بينما انخفضت أسعار النفط الأمريكي، المعروف بخام غرب تكساس الوسيط، بنسبة (٣٠%)، خلال العام ٢٠٢٠، وسجلت انخفاضاً (37) دولاراً للبرميل أثناء التسوية، وقد أثر هذا الانخفاض على الأسواق العالمية للنفط، بولاية تكساس الأمريكية، ومروراً ببحر الشمال الأوروبي والخليج

العربي وشرق إلى اليابان. وبسعة تخزين منخفضة وبتكلفة عالية، يكون من الأرخص للمنتج التصرف في إنتاجه مجاناً لعملائه على أخذ النفط وتحمل تكاليف النقل والتخزين. وهذا ما حدث لعقود التسليم في أيار/مايو، إذ سارعت لإعادة بيعها والتخلص منها بأقل الأسعار لتجنب تكاليف الشحن والتخزين. وقد وصفت وكالة بلومبيرغ انخفاض الأسعار بأنها أسوأ أزمة في سوق النفط العالمي (مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠: ٢).

الجدول (1) الرقم القياسي العالمية الشهري للأسعار النفط الخام خلال الفترة جوان ٢٠٢٠ حتى جوان ٢٠٢١

الأسعار	الفترة
92.68	حزيران ٢٠٢٠
97.64	تموز ٢٠٢٠
99.78	أب ٢٠٢٠
93.48	أيلول ٢٠٢٠
92.42	تشرين الأول ٢٠٢٠
97.48	تشرين الثاني ٢٠٢٠
110.38	كانون الأول ٢٠٢٠
212.01	كانون الثاني ٢٠٢١
136.77	شباط ٢٠٢١
144.97	آذار ٢٠٢١
143.19	نيسان ٢٠٢١
149.01	أيار ٢٠٢١
161.54	حزيران ٢٠٢١

Source: Gdoba Monthly crude oil Price index June 2020 to Jun 2021 statista, Date: 15/07/2021,site:https://www.Statista.com...>petroleum&Retinery.

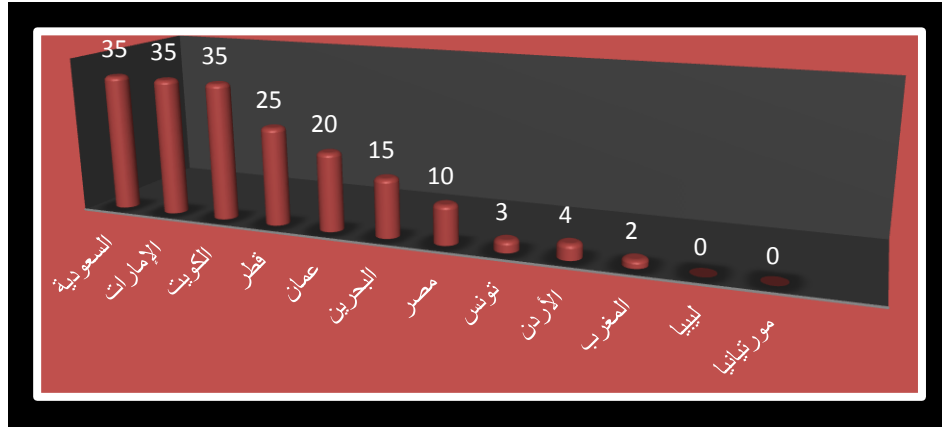
نلاحظ عن الجدول (1) بلغ الرقم القياسي الشهري لأسعار النفط الخام عالمياً (92.68) في حزيران ٢٠٢٠، بسبب انتشار سريع لفيروس جائحة كورونا (كوفيد-١٩)، أما شهر تموز أو آب أدى ارتفاع طفيف. ويمثل هذا زيادة مقارنة بالأشهر السابقة والذروة في فترة النظر. أدى نقص إمدادات الطاقة، الذي بدأ يتكشف في النصف الأخير من عام ٢٠٢١.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لتأثير فايروس كورونا (كوفيد-١٩) على الاقتصاد الكلي لبعض البلدان العربية:

شهدت دول العالم بضمنها البلدان العربية انتشاراً سريعاً (لكوفيد-١٩)، كما هو الحال في شهر مارس تفشى في معظم الدول العربية وأصبح وباء مهدداً الدول العربية في جميع المجالات. ومازالت إلى هذا اليوم بعض الدول تعاني من آثار جائحة هذا الفيروس على اقتصادها وأسواقها المالية عن طريق تداعياته للعديد من الأنشطة الاقتصادية وأهمها الصناعة والطاقة والسياحة والتجارة الخارجية، والنقل والصحة والتعليم، التي تشكل تحدياً كبيراً لوضعي السياسات لمواصلة دفع التنمية في بلدانهم، فبالنسبة للدول العربية (دول الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا)، فقد تسببت جائحة كورونا في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمعدل (4.5%) لعام ٢٠٢٠. وبلغت نسبة التراجع على مستوى البلدان العربية (4.2%)، كما أدت الجائحة إلى ارتفاع نسبة البطالة في معظم دول العربية. كما أن استمرار الأزمة الصحية فاقم من وضعية عدد من القطاعات الاقتصادية كالسياحة والتجارة الخارجية والنقل، الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً أمام واضعي القرار لمواصلة

دعم التعافي الاقتصادي في بلدانهم كما شكلت الجائحة معوقاً للاستقرار المالي، إذ تأثرت التدفقات النقدية في القطاعين المصرفي، والمالي سلباً جراء احتمالية تعثر العملاء في المصارف والمؤسسات المالية، وهذا يتطلب إجراءات سريعة من بعض المصارف المركزية، بشكل يحافظ على متانة النظام المصرفي واستمراره وفقاً لقواعد العمل المصرفي والمالي السليم والحفاظ على استدامة الشركات. والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن حماية الأفراد من مخاطر التخلف عن السداد وعدم قدرتهم على الوفاء.

كما ستساعد حزم التحفيز المالي التي تم تبنيها في تقليل حجم الآثار الاقتصادية لانتشارها لفيروس كورونا على البلدان العربية كما هو موضح في الشكل (4).



الشكل (4) حزم التحفيز المالي التي تم إقرارها من قبل بعض البلدان العربية (مليار دولار)

المصدر: صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، المملكة العربية المتحدة، الحادي عشر، ص ٢٩.

يبين لنا الشكل (4) أن أغلب الحزم التحفيزية والتسهيلات المصرفية المقدمة في المنطقة العربية كانت من قبل الدول المصدرة للبترو (أغلبها دول مجلس التعاون الخليجي) بإجمالي (138.42) مليار دولار ما يمثل (93.56%) من مجموع الحزم المقدمة، إذ كانت هذه الدول أكثر عرضة لتداعيات الجائحة بسبب الانخفاض الكبير لأسعار البترول من جهة، ومن جهة أخرى تمتاز بمتانة نظامها المالي.

وفي إطار السعي إلى تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية والاستعداد لمرحلة التعافي، وبناء على هذا، سنستعرض الإجراءات الاحترازية والوقائية التي اتخذتها البنوك المركزية للدول العربية.

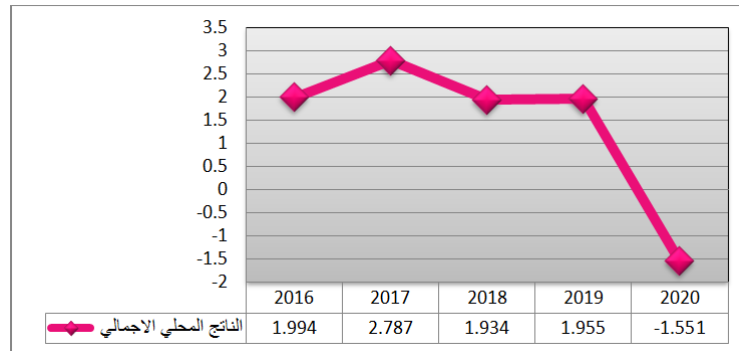
١. البنك المركزي السعودي:

لقد أشار التقرير السنوي للبنك المركزي السعودي أن البنك لا يزال يتبع نهجاً مستمراً ومتواصلاً في إدارة السياسة النقدية لتحقيق استقرار أسعار الصرف والحفاظ على سلامة واستقرار النظام المالي من أجل دعم النمو الاقتصادي، فقد زاد المعروض النقدي في (٢٠٢٠) بنسبة (8.3%) إلى نحو (2149.3) مليار ريال سعودي، على الرغم من ظروف وباء كورونا إلا أن القطاع المصرفي السعودي مازال يتمتع بالقوة والاستقرار، وهذا يعكس الإجراءات والتدابير التي اتخذها البنك المركزي السعودي والمصارف السعودية معاً، التي لعبت دوراً رئيسياً في التخفيف من الآثار

السلبية على القطاع المصرفي، إذ كان أداء المصاريف التجارية أداء جيداً في عام ٢٠٢٠، إذ ارتفع إجمالي موجوداتها بنحو (13.2%) ليلعب نحو (1943) مليار ريال. كما أوضح التقرير جهود البنك المركزي السعودي في مجال الرقابة والإشراف عن طريق الإشراف الفعال على القطاع المالي لبناء الثقة وضمان سلامته وتحقيق أعلى مستويات الكفاءة، إذ بلغت نسبة كفاية رأس المال وفقاً لمعيار لجنة بازل للرقابة المصرفية في نهاية عام ٢٠٢٠ نحو (20.3%)، كما بلغت نسبة تغطية السيولة حوالي (200.58%)، وبلغت نسبة صافي التمويل المستقر حوالي (127.19%). وهذه المؤشرات تشير إلى متانة النظام المصرفي السعودي، وتمتعه بمستويات مطمئنة من السيولة لدعم كافة قطاعات الاقتصاد الوطني (تقرير البنك المركزي، ٢٠٢١).

٢. البنك المركزي الأردني:

اجتمعت لجنة عمليات السوق المفتوحة بالبنك المركزي الأردني لخفض أسعار الفائدة بمقدار (100) نقطة أساس لجميع أدوات السياسة النقدية و(75) نقطة أساس نافذة الإيداع الليلة الواحدة، فضلاً عن توفير سيولة إضافية للاقتصاد الوطني بقيمة (550) مليار دينار أردني خلال تخفيض الاحتياطي الإلزامي وانخفاض تكاليف التمويل وارتفاع الأجل للتسهيلات القائمة والمستقبلية في القطاعات الاقتصادية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة عن طريق برنامج البنك المركزي لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن دعم الشركة الأردنية لضمان القروض عن طريق تخفيض رسوم البرامج والشراسة وزيادة معدلات تغطية التأمينات لبرامج ضمان المبيعات المحلية (تقرير آفاق الاقتصاد العربي، ٢٠٢٠: ٤٩)، وعلى الرغم من الظروف الصحية غير المسبوقة التي عاشها الأردن بسبب الوباء، وعلى الرغم من ذلك فقد استطاع القطاع المصرفي الأردني أن يحافظ بشكل عام على سلامة وضعه المالي.



الشكل (5) نمو الناتج المحلي الإجمالي (%) خلال الفترة (٢٠١٦ - ٢٠٢٠)

Source: The World Bank, Jordan, 2021, site: <https://wordbank.org>country>.

عن طريق الشكل (5) يلاحظ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة للأردنية بنسبة (1.9%) خلال عام ٢٠٢١، إذ تظهر المؤشرات الاقتصادية إلى حدوث انتعاش في الطلب الخاص بينما يبقى الطلب العالمي داعماً له.

٢-١ الإجراءات التنفيذية والاحترازية التي اتخذها البنك المركزي الاردني خلال جائحة كورونا:

- اتخذ البنك المركزي خلال عام ٢٠٢٠ جملة من الإجراءات بقيمة إجمالية بلغت (2.5) مليار دينار (8%) للناتج المحلي الإجمالي، منها:
- أ. هدفت إلى توفير السيولة اللازمة للنشاط الاقتصادي.
 - ب. تعزيز قدرة القطاعات الاقتصادية على مواجهة التداعيات السلبية للجائحة المستجدة.
 - ت. تعزيز الاقتصاد المحلي عن طريق المحافظة على الوظائف واستدامة قدرة الأعمال على تنفيذ الأنشطة الاقتصادية.
 - ث. تنظيم عمل البنوك وتعزيز مراكزها المالية، وتفعيل دورها في تمويل النشاط الاقتصادي.
- ويمكن تخيص تلك الإجراءات في الجدول (2).

الجدول (2) البنك المركزي الأردني وأهم الإجراءات الاحترازية في فترة جائحة كورونا

نسبة الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٠	المبلغ (مليون دينار)	تدخلات البنك المركزي خلال جائحة كورونا
1.8	550	تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من (7% إلى 5%)
1.6	500	برنامج البنك المركزي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم
2.8	850	اتفاقيات إعادة الشراء المؤقتة مع البنوك
1.0	300	القرض الممنوح للشركة الأردنية لضمان القروض
0.8	254	اتفاقيات إعادة الشراء الدائمة (Outright)
8.0	2454	المجموع

المصدر: التقرير السنوي السابع والخمسون، ٢٠٢١، مطبعة البنك المركزي الأردني، ص ٥١.

٣. البنك المركزي العماني:

خفض البنك المركزي العماني أسعار الفائدة على المشتريات بمقدار (75) نقطة أساس بنسبة (0.50%) ورفع الحد الأقصى للشراء لمدة (3) أشهر، كما خفض البنك سعر الفائدة على معاملات الخصم أذن الخزانة الحكومية من (100) نقطة أساس إلى (1%)، كما خفضت أسعار الفائدة على عمليات مبادلة العملات الأجنبية بمقدار (50) نقطة أساس، ورفعت الحد الأقصى لعمليات مبادلة العملات إلى (6) أشهر، فضلاً عن ذلك أعلن البنك المركزي العماني بعض الإجراءات الاحترازية المتمثلة في تخفيض نسبة رأس المال الوقائي (تقرير السنوي للبنك الأردني، ٢٠٢٠: ١٤٦).

٤. البنك المركزي العراقي:

هناك تأثير كبير ومباشر لفيروس كورونا على الاقتصاد العراقي بشكل عام والاستقرار المالي على وجه الخصوص، إذ تمثل التأثير المباشر للفيروس كورونا على الاقتصاد العراقي عن طريق القطاع النفطي الذي شهد انخفاضاً كبيراً في الأسعار والكميات المصدرة، أما التأثير غير المباشر، فيمكن ملاحظته عن طريق متغيرات المؤشر التجميعي للاستقرار المالي. وعليه لقد اتخذ البنك المركزي العراقي حزمة من التدابير الاحترازية تتمثل في:

- أ. إطلاق حزمة تمويل جديدة موجهة لقطاع الإسكان عبر المصرف العقاري وصندوق الإسكان بمبلغ (3) تريليون دينار عراقي بأجل تقسيط (20) عام.
- ب. تبني البنك المركزي العراقي مجموعة من المشاريع لتمكين الاقتصاد الرقمي لخلق قطاع مالي ونقدي قوي ومستقر ينعكس تدريجياً على النمو الاقتصادي (تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، ٢٠٢١: ١٥٢).

هدف البنك المركزي العراقي إلى وضع مؤشر شامل للاستقرار المالي لضمان والحفاظ على نظام مالي مستقر للحد من المخاطر المحتملة والتنبؤ بها عن طريق أنظمة الإنذار المبكر وفقاً لأفضل الممارسات المالية والدولية لضمان الأداء الجيد لقطاع مالي سليم قوي قادر على التكيف ومواجهة الأزمات والتخفيف من حدتها بأقل تكاليف ممكنة.

١-٤ تطور مؤشر الاستقرار المالي:

يعتمد تقييم الاستقرار المالي في العراق على المؤشرات الفرعية واتجاهاتها والعلاقات التي تربط المتغيرات الفرعية بالمؤشر الرئيسي كما هو موضح في الجدول (3).

الجدول (3) مؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق والمؤشرات الفرعية المتكونة له خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠)

البيان	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
مؤشرات القطاع المصرفي	0.194	0.190	0.289
مؤشر الاقتصاد الكلي	0.162	0.133	0.155
مؤشرات رأس المال	0.005	0.008	0.080
مؤشر الدورة المالية	0.079	0.080	0.063
المؤشرات التجميعي للاستقرار المالي	0.440	0.410	0.586

المصدر: النصراوي، سلطان جاسم، ٢٠٢١، الاستقرار المالي في العراق بين الأزمة المزدوجة وجائحة كورونا، كلية الإدارة والأعمال، جامعة كربلاء، العراق، تاريخ النشر ٢٤/١٠/٢٠٢١، تاريخ الإطلاع: ١٨/١٢/٢٠٢١، الموقع: <http://business.uokerbala.edu.iq>.

عن طريق الجدول (3) يبين لنا أن مؤشر الاستقرار المالي قد ازداد بمقدار (٥٨٦٪) لعام ٢٠٢٠، على الرغم من تأثر انتشار وباء كورونا والتدابير المصاحبة له في الاقتصاد العراقي وما شهدته من أزمة (اقتصادية وصحية) بفعل الأوضاع الاجتماعية وما رافقها من انخفاض حاد في أسعار النفط بالتزامن مع انتشار فيروس كورونا في العراق.

والسبب الرئيس لذلك هو ارتفاع مؤشرات القيم الفرعية الداخلة في احتسابه لاسيما مؤشر قطاع البنوك، الذي يعكس توجهات البنك المركزي العراقي لتبني سياسات تعزز الاستقرار المالي في العراق، ولعل من أهمها إنشاء وحدة الاستقرار المالي لإدارة المخاطر وتفعيل الشمول المالي وإصدار التعليمات لتطبيق معايير بازل III، ولاسيما تلك المتمثلة في نسبة كفاية رأس المال التي تُعد من أهم النسب التي تقيس قوة وسلامة المركز المالي للبنوك وتعزز قدرة البنوك على مواجهة الصدمات والمخاطر وحماية أموال المودعين التي بموجبها تلزم البنوك العاملة في العراق باستثناء البنوك الأجنبية أن تحتفظ بنسبة كفاية رأس المال لا تقل على (12%)، فضلاً عن تبني سياسات احترازية كلية التي تتمثل في مجموعة من الأدوات تستخدم من قبل السلطات الرقابية في البنك المركزي العراقي للتأثير على ميزانية وعمليات المؤسسات المصرفية لضمان تعزيزها وأمنها والتقليل من حدة المخاطر النظامية، ومنع انتقال الأزمات والحد من الاتجاهات المصاحبة للدورة في النظام المالي لضمان تحقيق استقرارها المالي، وهو ما يمثل تحول وانتقال من هدف المحافظة على الاستقرار النقدي لتحقيقه جملة من الأهداف التي تكون محصلتها هو تحقيق الاستقرار وحفز النمو الاقتصادي (النصراوي، ٢٠٢١).

٢-٤ تحليل التغيرات في النظام المالي:

يوصل البنك المركزي العراقي في السنوات (٢٠٢١-٢٠٢٢) تحليل التغيرات في النظام المالي، فهو الجهة المسؤولة عن أمن واستقرار هذا النظام عن طريق مراقبة مؤشرات القطاع المالي وتحليل نسبة كفاية رأس المال للنظام المصرفي وصولاً إلى القدرة المالية للمصارف العاملة في العراق لمساعدتها على مواجهة المخاطر المحتملة، وكذلك تشخيص معدل تغطية السيولة لدى المصارف العاملة وكذلك الحال مع نسبة التمويل الصافي.

على مستوى القطاع المالي ويركز البنك المركزي على العديد من الإصلاحات عن طريق توفير الأطر القانونية والتنظيمية لتطوير أنظمة الدفع والمتطلبات الأساسية لتشجيع الخدمات المالية الرقمية بما في ذلك الآتي: (تقرير آفاق الاقتصاد العربي، ٢٠٢١: ٤-٥)

أ. العمل لإعداد قانون حماية مستهلك الخدمات المالية.

ب. إصدار قانون الدفع العراقي.

ت. القيام بتطوير ووضع إطار عمل وخارطة طريق لمشروع تنفيذ الهوية الرقمية وقواعد تعرف على عميلك (الإلكترونية KYC-e).

ث. تحفيز التعاملات الإلكترونية والمعاملات المالية من جراء زيادة تحصيل قبولها للمدفوعات الإلكترونية.

ج. إصلاح القطاع المالي العراقي وتعزيز مبدأ المنافسة، وتقليص لعدد من مؤسساته المالية بدمجها.

ح. تعزيز الشمول المالي وتقويته نتيجة جذبة أكبر عدد ممكن من الأشخاص.

٥. البنك المركزي التونسي:

في إطار المنع من تفشي فيروس كورونا، والتقليل من تأثيره على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والاحتفاظ بالاستقرار المالي، اتخذت البنوك المركزية في تونس إجراءات عدة ذات طابع نقدي تتمثل في التخفيض من نسبة الفائدة المرجعية بـ(100) نقطة أساسية إلى مستوى (75.6%) و(50) نقطة أساسية إلى مستوى (6.25%) في ٢٠٢٠، وذلك بغرض تقليل عبء مالي على الأفراد والمؤسسات المتمثلة بالصغرى والمتوسطة حفاظاً على استمراريتها وعلى موطن القوة فيها.

من جهة أخرى، واصل البنك المركزي التونسي اتخاذ عدداً من الإجراءات الوقائية، التي تبنت من المفترض منح المؤسسات الاقتصادية إمكانيات التأجيل لمواعيد تسديد آجال الديون التي يحل سدادها خلال المدة المتواصلة من مارس إلى سبتمبر ٢٠٢٠ والتي وقع لاحقاً من عام ٢٠٢١.

كما تبنت مجموعة من الإجراءات الاحترازية لمواكبة نشاط القطاع المصرفي، تشمل بالخصوص توفير السيولة واستعمال المرونة فيما يخص مؤشر القروض / الودائع، وتعليق توزيع الأرباح من قبل المصارف والمؤسسات المالية للسنة المالية ٢٠١٩، وذلك بهدف الحفاظ على مستوى الأموال الذاتية للمصارف (صندوق النقد العربي، ٢٠٢١: ٢٩).

لقد قامت العديد من البلدان العربية والهيئات المالية العربية بتقديم حزم لدعم اقتصادها لمواجهة التحديات الناجمة عن جائحة كورونا، إذ بلغ إجمالي الدعم (180) مليار دولار أمريكي (9.6% من الناتج العربي الإجمالي)، إذ قامت العديد من البلدان بتقديم تحفيزات مالية موجهة لدعم السيولة والائتمان. كما تبنت البنوك المركزية سياسة نقدية توسعية (نصر الدين توات، ٢٠٢١: ٩٢).

الجدول (4) معدل النمو الاقتصادي في تونس من ٢٠١٩ إلى الثلث الثالث ٢٠٢١

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي
الثلث الأول ٢٠١٩	1.7%	الثلث الثالث ٢٠٢٠	-7.1%
الثلث الثاني ٢٠١٩	1.7%	الثلث الرابع ٢٠٢٠	-6.2%
الثلث الثالث ٢٠١٩	1.6%	الثلث الأول ٢٠٢١	-1.7%
الثلث الرابع ٢٠١٩	0.9%	الثلث الثاني ٢٠٢١	16.2%
الثلث الأول ٢٠٢٠	-3.5%	الثلث الثالث ٢٠٢١	0.3%
الثلث الثاني ٢٠٢٠	-19.8%		

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، الإحصائيات تونس، الثلاثي الثالث ٢٠٢١، تاريخ الإطلاع: ٢٠٢١/١٠/٣٠، الموقع: <http://www.iws.tn>.

عن طريق الجدول (4) يبين بأن النتائج الأولية للحسابات القومية أن الاقتصاد الوطني سجل معدل نموسنوي قد بلغ (٠.٣%) في حجم الناتج المحلي الإجمالي (المعالج من تأثير التغيرات الموسمية) خلال الثلاثي الثالث من سنة ٢٠٢١، وذلك مقارنة بالثلث الثالث من عام ٢٠٢٠. ومن منظار قياس النمو بحساب الانزلاق السنوي، وتبرز النتائج بشكل عام تواصل التدارك النسبي لمنحنى نمو النشاط الاقتصادي خلال ٢٠٢١ بعد الانكماش المرتفع في الاقتصاد الوطني التونسي لعام ٢٠٢٠.

السيناريو المتوقع حتى نهاية ٢٠٢٠:

يتوقع أثناء القدرة على استيعاب زخم الأزمة في حد أقصى مع نهاية عام ٢٠٢٠ أو القدرة على التعايش الواقعي معها.

تأثيرات فايروس كورونا على بعض البلدان العربية والإقليمية:

صدرت مجموعة من التأثيرات المتوقعة في نهاية عام ٢٠٢٠ في اقتصادات البلدان العربية التي تشمل الآتي: (مجموعة التفكير الاستراتيجي، ٢٠٢٠: ٣٦-٣٧)

١. تشهد الصادرات السلعية العربية تراجعاً بنهاية ٢٠٢٠ بنحو (88) مليار دولار، وتراجع الصادرات العربية البينية نحو (14) مليار دولار.

٢. أن تتراجع الاستثمارات المباشرة في قطاع النفط نحو (17.8) مليار دولار: أي بما يعادل نسبة (45%)؛ وهو ما يعني تأثير اقتصادات الدول العربية بشكل كبير خلال الفترة المقبلة خاصة عام ٢٠٢١.

٣. تضيق أزمة الوباء كورونا (كوفيد-19) نحو (1.7) مليون عاطل بنهاية ٢٠٢٠ إلى صفوف العاطلين في الدول العربية، وهو ما يعني إضافة نسبة (1.2%) إلى نسبة العاطلين الحالية وستشمل هذه البطالة كافة القطاعات الاقتصادية في هذه الدول.

٤. سيهدد وباء كورونا نحو (55) مليون إنسان من مستحقي المساعدات في المنطقة العربية، ويتوقع حدوث نقص في إمدادات الغذاء، إذا ما استمر الوباء عدة أشهر القادمة أي موجة ثانية، وأن يعاني سبب ذلك (1.9) مليون فرد، فضلاً عن العدد الأصلي لهذه الفئة الذي يقدر قبل الجائحة بنحو (50) مليون فرد، مع العلم أن الدول العربية تدفع سنوياً ما قيمته (110) مليارات دولار مقابل استيراد الغذاء.

٥. وفي ظل تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، فإن أجور الأفراد ودخولهم تتأثر سلباً وتذهب بعض التقديرات إلى أن تفقد الطبقة الوسطى من حجمها ويتساقط منها نحو (8.5) مليون فرد لتزداد بهم شريحة الفقراء.

٦. سيظل النفط الخليجي و النفط العراق والشرق الأوسط يشكل أكثر من ثلث الإنتاج والإحتياطي العالمي، مما سيجعلها منطقة صراع مستمر، إلا أن الدول الخليجية ربما تتجه للاقتراض الداخلي والخارجي لدعم الموازنات الريعية التي تعاني من تذبذب الأسعار عالمياً، وكذلك تقليص حجم المشاريع وربما إلغاء بعض المشاريع الكبيرة وزيادة النقش الحكومي.

الجدول (5) اقتصادات الأسواق المالية بعد جائحة كورونا في الدول العربية للعامين ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ النسبة المئوية (%)

البلدان	٢٠٢١	٢٠٢٢
المملكة العربية السعودية	2.80%	1.3%
مصر	6.3%	4.80%
الإمارات	10%	5.80%
الجزائر	2%	2.30%
المغرب	6%	3%
الكويت	4.30%	6.50%
عمان	4.50%	2.30%
تونس	5.30%	3.50%
الأردن	2.80%	1.30%
لبنان	0%	2%
البحرين	2.30%	2.80%

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بناءً على: شريف اليماني الدول العربية بعد كورونا نمو اقتصادي يلامس 80%، تاريخ النشر الأربعاء ٦ رمضان ١٤٤١ الموافق ٢٩ أبريل ٢٠٢٠، ساعة ١٠:٤١، تاريخ الإطلاع: ٢٠٢٠/١٠/٠١، موقع: <https://www.alarabiya.net>economy>.

نلاحظ عن طريق الجدول (5) يتبين أن سيناريو أكثر تفاعلاً للعامين القادمين ٢٠٢١ و ٢٠٢٢، توقع التقرير أن تحقق السعودية نمواً نسبة (2.8%) إلى (1.3%) على التوالي ونمو الاقتصادي في مصر يصل إلى (6.3%) و(4.8%)، والإمارات نسبة (10%) و(5.8%) والجزائر بنسبة (2%) و(2.3%)، أما لبنان لم يستطع التنبؤ بأدائه الاقتصادي للعام ٢٠٢١ نظراً لما تمر به البلاد من اضطرابات كبيرة. بعد التحذير من تداعيات فيروس كورونا. في العام ٢٠٢٠، في حالة لا توجد موجة الثانية وفي حالة وجود علاجه. تكون هذه توقعات حقيقة.

الاستنتاجات:

لقد شهد العالم جائحة كورونا (كوفيد-١٩) منذ شهر آذار ٢٠٢٠، الذي أدخل الدول في أزمة صحية، ومن ثم أزمة اقتصادية جراء الغلق الشامل والجزئي، مما انعكس سلباً على المتغيرات الاقتصادية عموماً وعلى الاستقرار المالي خصوصاً في البلدان العربية. الأمر الذي جعل السلطات النقدية والمتمثلة في البنوك المركزية في جملة من حزم احترازية للتصدي لتداعيات الجائحة على الاستقرار المالي، ولقد استنتجنا مايلي:

١. جائحة كورونا (كوفيد-١٩) أزمة صحية أدت إلى حدوث أزمة اقتصادية.

٢. البلدان العربية كباقي دول العالم عانت من تداعيات الجائحة.

٣. هناك انعكاسات من تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-١٩) على الاستقرار المالي في الدول العربية.

٤. تبنت البنوك المركزية حزم من إجراءات التحفيز المالي.

التوصيات:

عن طريق البحث تم التوصل إلى عدة توصيات من أهمها:

١. ينبغي على المصارف المركزية أن تسعى على دعم النشاط الاقتصادي دائماً.
٢. أن تحافظ المصارف على سلامة واستقرار النظام المالي.
٣. يجب أن تكون لدى المصارف المركزية لجنة لإدارة الأزمات.
٤. أن تكون لدى المصارف لجنة استقرار مالي.
٥. ينبغي أن يحقق صانعي السياستين التوازن بين حماية الاستقرار المالي ودعم النشاط الاقتصادي.
٦. التنسيق والتعاون بين السياسة النقدية و السياسة المالية و السياسة الاحترازية.

المصادر والمراجع:

١. أحمد السيد، كيف أثر فيروس كورونا على القطاع المصرفي العالمي؟، تاريخ: ٨ يوليو ٢٠٢٠، تاريخ الإطلاع: ٢٠٢٠/١٠/٠١، الموقع: www.alroeya.com.
٢. أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي دور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، ٢٠١٤، ص ٥٢.
٣. أحمد عظيم، توقعات الاقتصاد الكلي في المنطقة العربية: تخطى الضائفة المالية خلال أزمة (كوفيد-١٩)، تاريخ النشر ٢٣ يوليو تموز ٢٠٢٠، تاريخ الإطلاع: ٢٠٢٢/٠٨/٠١، الموقع: <https://arabdevelopmentportal.com>.
٤. أحمد فايز الهرش، أزمة لإطلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا (كوفيد-١٩)، مجلة بحوث الإدارة الاقتصاد، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد ٢، العدد ٢، ص ١٣٣.
٥. أحمد مصباح، كيف تأثرت المالية العالمية بـ"كورونا"، الخليج أونلاين، تاريخ: ٢٠٢٠/٠٣/٣٠، تاريخ الإطلاع: ٢٠٢٠/٠٨/٢٦، الموقع: alkhaleejonline.net.
٦. أميرة بن مخلوف، آليات الحوكمة الإدارية المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي: دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ٢٠١٥/٢٠١٦، ص ١٦٤.
٧. تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإمارات العربية المتحدة، الإصدار الحادي عشر، افريل ٢٠٢٠، ص ٤٩.
٨. تقرير آفاق الاقتصاد العربي، تقارير آفاق قطرية: العراق، الإمارات العربية المتحدة، الإصدار الثالث - أبريل ٢٠٢١، ص ٤-٥.
٩. تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية ٢٠٢١، ص ١٥٢.
١٠. تقرير البنك المركزي، تم الاطلاع عليه في ١٠ نوفمبر ٢٠٢١ على ٢٠١٨)، 2021 السعودي، تم الاطلاع www.sama.gov.sa.
١١. تقرير السنوي للبنك الأردني، ص ١٤٦.
١٢. جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي، العالم جائحة كورونا / السيناريو المتوقع للعالم العربي إلى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠، ٢٨ أيار ٢٠٢٠، ص ٣٦-٣٧.
١٣. حاج موسى سمية، دور صناديق الثروة السيادية في دعم الإستقرار: دراسة أزمة الرهن العقاري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٤/٢٠١٥، ص ٩٢.
١٤. داليا يسري، ورحاب الزبيدي، الاقتصاد في زمن كوفيد-١٩، كتاب يقدم دراسة وافية لأوضاع الاقتصاد العالمية، المرصد المصري، تاريخ ١٨ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الإطلاع: ٢٠٢٠/٠٩/٣٠، الموقع: marsad.ecsstudies.com.
١٥. سلطان جاسم النصراني، الاستقرار المالي في العراق بين الأزمة المزدوجة وجائحة كورونا، كلية الإدارة والأعمال، جامعة كربلاء، العراق، تاريخ النشر: ٢٠٢١/١٠/٢٤، تاريخ الإطلاع: ٢٠٢١/١٢/١٨، الموقع: <http://business.uokerbala.edu.iq>.

١٦. صندوق النقد الدولي، ملخص واف تقرير الاستقرار المالي العالمي، تاريخ ١٤/٠٤/٢٠٢٠، تاريخ الإطلاع: ٢٠٢٠/٠٨/٠١، الموقع: www.imf.org>GFSR>issues.
١٧. صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، ٢٠٢١، ص ٢٩.
١٨. مجموعة التفكير الإستراتيجي، العالم وجائحة كورونا، السيناريو المتوقع في العالم العربي إلى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠، ص ٢٤، تاريخ: ٢٨ أيار ٢٠٢٠، تاريخ الإطلاع: ٢٠٢٠/٠٨/٠١، الموقع: stgcenter.org.
١٩. مركز العربي الأبحاث ودراسة السياسات، كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط؟ التداعيات على الدول العربية والاقتصاد العالمي، ٢٩ نيسان / أبريل ٢٠٢٠، ص ٢.
٢٠. مروة حمزة، كيف أثر فيروس كورونا على الأسواق المالية، تاريخ: ١١/٠٨/٢٠٢٠، تاريخ الإطلاع: ٢٠٢٠/٠٨/٢٥، الموقع: sotor.com.
٢١. منظمة العالمية للصحة، تاريخ الإطلاع: ٣٠/٠٧/٢٠٢٠، الموقع: www.who.int>don>disesses .coronaviruses-infection.
٢٢. نصر الدين توات، أثر جائحة كورونا (كوفيد -١٩) على بعض المتغيرات الكلية في المنطقة العربية، مجلة الأبحاث الاقتصادية المعاصرة، المجلد ٤، العدد ١، ٢٠٢١، ص ٩٢.
٢٣. وفاء السبيعي، النوازل الفقهية المتعلقة بجائحة كورونا وأحكامها في الفقه الإسلامي، مجلة بحوث، العدد الخامس والثلاثون مركز لندن للبحوث والدراسات والاستشارات، لندن، محرم ١٤٤٢ هـ - آب / أغسطس ٢٠٢٠، ص ٢٠٣.

